



قرار رئيس دائرة القضاء رقم (٩) لسنة 2020
باعتبار الدليل الإرشادي لدعوى الأحوال الشخصية

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2018 بشأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 في شأن قانون الإجراءات المدنية،

قرر:

المادة الأولى

1. يعتمد الدليل الإرشادي لدعوى الأحوال الشخصية، المرافق لهذا القرار.
2. على الجهات المعنية - كل فيما يخصه - الالتزام بما ورد فيه، ويلغى كل قرار أو تعميم يتعارض معه.
3. يفوض وكيل الدائرة في إجراء التعديلات الالزامية على هذا الدليل، متى اقتضت الحاجة ذلك.

المادة الثانية

يسري هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 2 رجب 1441 هـ
الموافق : 26 فبراير 2020 م



الدليل الإرشادي

لدعوى الأحوال الشخصية



أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل إلى تحقيق ما يلى:

1. الحفاظ على سير العملية القضائية بوعية منتظمة، ووضع الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه عمل القضاة والتطبيق السليم لنصوص القانون ومبادئ الشريعة الإسلامية، صوناً للحقوق، ووصولاً لعدالة ناجزة وفاعلة تحقق السلام الأسري وتضع حد للخصومات بين الأطراف خاصة في دعاوى الأحوال الشخصية بما لها من أثر مجتمعي.
 2. تحقيق سرعة الفصل في قضايا الأحوال الشخصية، نظراً لما تحظى به هذه القضايا بصفة عامة وقضايا النفقة والحضانة والرؤية بصفة خاصة، من أهمية اجتماعية كبرى، وتضع تلك الأهمية على عاتق القضاء مسؤولية اتخاذ إجراءات فعالة وواضحة تقود إلى العدالة بالسرعة اللازمة للحكم والتنفيذ معاً، الأمر الذي حدا بالشرع إلى شمول الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى - النفقات والحضانة والرؤية - بالنفاذ المعجل بقوة القانون، كما حدد لتنفيذها جبراً مدة تكليف بالوفاء أقل من المدة المقررة لباقي الأحكام والسنادات التنفيذية الأخرى.
 3. دعم العمل القضائي في مجال الأحوال الشخصية، من خلال توحيد المعايير الموضوعية الالزامية لتقدير النفقة، بما يحقق التوازن المطلوب بين ضمان عيش مستحقي النفقة وعدم استنزاف مصدر عيش الملزم الإنفاق، وتوحيد الإجراءات الخاصة بقضايا الأحوال الشخصية الأخرى منذ مرحلة التوجيه الأسري وحتى تمام التنفيذ، مروراً بإجراءات تحضير الدعوى والحكم فيها.

نطاق التطبيق

ينظم هذا الدليل الإجراءات ذات الصلة بدعوى الأحوال الشخصية، وهي:

أولاً: التوجيه الأسري وما يثار أمامه من نزاعات (النفقة، المسكن، الرؤية، الخدمة) والاتفاقيات والصلاح أمام لجان التوجيه الأسري.

ثانياً: قيد الدعوى (أحوال شخصية، تركات، طلبات أمام التوثيقات).

ثالثاً: إجراءات تحضير دعاوى الأحوال الشخصية والمستندات اللازمة لنظرها وسرعة الفصل فيها.

رابعاً: المنع من السفر في قضايا النفقات والأجور، سواء أثناء نظر الدعوى أو تنفيذاً للحكم الصادر فيها.



خامساً: آلية تقدير النفقة ومشتملاتها (النفقة الأساسية/أجرة المسكن/بدل الخدمة/المصروفات الدراسية).

سادساً: نظر منازعات الحضانة والرؤبة.

سابعاً: الأوامر على عرائض في الأحوال الشخصية.

ثامناً: إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية.

تاسعاً: نماذج الأحكام والقرارات والمكاتبات الصادرة في الأحوال الشخصية (نماذج التوجيهي الأسري/نماذج تحضير الدعوى/نماذج لمنطق الحكم/نماذج لكتاب وقرارات التنفيذ).

عاشرًا: جداول استرشادية لتقدير قيمة النفقات والأجور بدعوى الأحوال الشخصية.

أولاً: التوجيهي الأسري

أهم النقاط التي تعرض أمام التوجيهي الأسري

النفقة ومشتملاتها

1. على قاضي التوجيهي الأسري، بناء على طلب ذوي الشأن، أن يصدر أمرا بالنفقة الشاملة المستحقة للزوجة والأولاد.

2. في حال وقوع الطلاق، يصدر قاضي التوجيهي الأسري، بناء على طلب ذوي الشأن، الأمر بنفقة العدة المستحقة والتي تمثل نفقة الزوجية في قيمتها وكذلك النفقة الشاملة للأولاد (الطعام والكسوة وتتابع النفقة من تطبيق وتنقل وقيمة استهلاك المياه والكهرباء والإنترنت) من تاريخ صدور الأمر بالحق في الحضانة أو استلام المحسوبين في حالة وجودهم لدى غير المحكوم له (المادة 107 أحوال شخصية)، على أن تكون تلك النفقات في حدود القيم الواردة بالجدوال المرفق.

3. طلب النفقة يعد شاملا لكافتا عناصر النفقة، ويجب عند إصدار الأمر بيان أن النفقة الصادر بها الأمر شاملة، ولا تقبل أي طلبات أخرى عن أي نفقات خلاف ذلك، غير أن الأمر الصادر بشأن النفقات لا يعد شاملا للأجور (أجرة المسكن، أجرا الحضانة، بدل الخدمة).



4. يراعى حال اتفاق الأطراف على النفقة أن تكتب مبالغ النفقات بالحروف والأرقام، ويتم تحديد أجل الاستحقاق وطريقة الاستلام (بإيداعه على ذمة ملف تنفيذ أو في حساب الطرف المستفيد الذي يحدد رقمه واسم البنك أو المصرف، أو بالتحويل بواسطة أحد محلات الصرافة بالدولة)، كما يحدد في حالة تقسيط المبلغ قيمة كل قسط وتاريخه وفق اتفاق الطرفين.

أجرة المسكن

1. يوجه الأطراف للاتفاق على بدل للسكن، وفي حالة الاتفاق على مسكن معين يجب صياغة ذلك بما يفيد الإلزام، مع تحديد مكان المسكن ووصفه وصفادقياً، وتحديد تاريخ توفيره، وما يتعلق بتأثيثه.

2. على أنه حال عدم اتفاق الطرفين، يصدر قاضي التوجيه الأسري أمراً بتحديد أجرة المسكن بناء على طلب ذوي الشأن لإسكان الزوجة والأولاد إذا ما تركهم الأب بلا مأوى، وفي حال وقوع الطلاق يصدر أمراً بأجرة مسكن الحضانة وفق القيم الواردة بالجدول المرفق.

بدل الخدمة

يصدر قاضي التوجيه الأسري أمراً ببدل الخدمة، إذا كانت الزوجية قائمة، وكانت الزوجة ممن تخدم في أهلها وجرى العرف على ذلك أو كانت الزوجية غير قائمة وكان الأولاد مستحقو النفقة في حاجة للخدمة.

وفي حالة الاتفاق على توفير خادمة أو أكثر عيناً، يراعى في صياغته ما يفيد الإلزام بدفع الراتب الشهري، مع تحديد مقدار الراتب الشهري وجنسيّة الخادمة وتاريخ توفيرها، وكذلك تحديد تكاليف الاستقدام والمغادرة، والالتزام بدفعها مرة واحدة كل سنتين وذلك في حال مغادرتها بعد انتهاء إقامتها.

الحضانة

1. من المقرر قانوناً بنص المادة (146) البند (1) من قانون الأحوال الشخصية أنه «يثبت حق حضانة الطفل للأم ثم للمحارم من النساء مقدماً فيه من يدللي من الأم على من يدللي بالأب ...». وجاء بنص البند (6) من ذات المادة أنه «للأم حضانة أولادها عند النزاع على الحضانة ما لم يقرر القاضي خلاف ذلك لمصلحة المحضون».



2. عند نظر النزاع أمام التوجيه الأسري أو عند إثبات الطلاق، يصدر قاضي التوجيه الأسري أمراً يثبت فيه حضانة الأم لأولادها، ويعد الأمر مشمولاً بالنفاذ المعجل عملاً بالأصل المقرر بنص المادة (146) آنفة الذكر، وعلى من ينazuها الحضانة اللجوء للمحكمة المختصة لإنساقط الحضانة إن كان هناك موجب لذلك.

3. عند وجود نزاع بين الأب والأم، ولو كانت الزوجية قائمة وخرجت الأم من منزل الزوجية وطلب أحدهما ضم الأولاد إليه، يصدر قاضي التوجيه الأسري قراراً بضم الأولاد إلى أي منهما اعتباراً لمصلحة الأولاد، وذلك بعد إعداد تقرير من الموجه الأسري يعرض على القاضي قبل إصدار قراره إن لم يكن النزاع معروضاً أمام القاضي المختص (بدوائر الأحوال الشخصية).

4. يصدر قاضي التوجيه الأسري عند نظر الحضانة أمراً يضمنه أنه «يحق للمحكوم له - الحاضن - مراجعة الهيئة الاتحادية للجنسية والإقامة وإدارات التعليم والمدارس والضمان الصحي والسفارات لإنماء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر الحكومية والأهلية فيما عدا السفر إلى خارج الدولة فلا يكون إلا بإذن من القاضي إذا كان الحاضن غيرولي المحضون».

رؤبة المحضونين

1. يصدر قاضي التوجيه الأسري، بناءً على طلب ذوي الشأن، أمراً بشأن الرؤبة، يتضمن أسماء المحضونين وعدد مرات الرؤبة أسبوعياً ومكانها والوقت المحدد لها، على أنه حال اتفاق الأطراف يلزم أن يتضمن اتفاق المصالحة تحديد أسماء المحضونين مع تاريخ ميلادهم، ونوع الرؤبة (رؤبة، اصطحاب، مبيت إذا ما اتفق الطرفان على ذلك)، ومكانها أو مكان استلام المحضون ومكان إرجاعه، وزمانها ببيان اليوم والساعة، ومن الذي يتولى استلام المحضون ومن له الحق في رده إلى الحاضنة في المكان المتفق عليه، وتاريخ بدء العمل بالاتفاق.

2. يثبت باتفاق المصالحة أي شروط خاصة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، كدفع نفقة خاصة للتنقل في كل زيارة، أو وجود الخادمة مع المحضون.

3. عند المنازعـة في الرؤبة، ينظر النزاع أمام القاضي المختص بنظر الملف الأسبق قيـداً (دوائر الأحوال الشخصية).

عمل الموجه الأسري

1. يلتزم الموجه الأسري بحدود النزاع الأسري المعروض، مستهدفاً بيان أسبابه، وما توصل إليه الطرفان من حلول، وما قدمه لهما من اقتراحات، وألا يخوض فيما هو خارج عن اختصاصه كموجه أسري، ومن ذلك الأمور التجارية والمالية المتنازع عليها بين الطرفين.



2. يتضمن محضر التوجيه الأسري تسجيل حضور الأطراف من عدمه وعلمهم بالجلسة المحددة للحضور أمام التوجيه الأسري.
3. إثبات العلاقة بين طرفي النزاع والوثيقة الدالة على ذلك وأسماء الأولاد إن كان هناك أولاد وتاريخ ميلاد كل منهم.
4. محاولة التوفيق بين الطرفين وإثبات مضمون ما تم الاتفاق عليه وما لم يتم الاتفاق عليه وصياغة الاتفاق بين الأطراف بالدقة والوضوح الكافيين مع كتابة المبالغ المتفق عليها بالحروف والأرقام وفق القيم الواردة بالجداول المرفقة بشأن النفقات والأجور من عدمه.
5. إثبات كافة البيانات الخاصة بطرفي النزاع بالنموذج المرفق ويرفق بالملف للعرض على قاضي التوجيه الأسري.
6. حال اتفاق الطرفين أمام التوجيه الأسري، يراعى إثبات المبالغ المتفق عليها بالدقة والوضوح الكافيين مع بيان آجال استحقاقها وطريقة سدادها (إيداع على ذمة ملف تنفيذ أو بحساب المستفيد بأحد البنوك العاملة بالدولة أو بالتحويل بواسطة إحدى محلات الصرافة بالدولة)، وإذا ما تم الاتفاق على تقسيط المبلغ تحدد قيمة كل قسط وتاريخ استحقاقه.
7. عرض الملف على قاضي التوجيه الأسري لنظر محضر الجلسة الذي أثبت به الموجه المختص اتفاق الطرفين وتوقيعهما قبل إصدار قراره.

عمل قاضي التوجيه الأسري

1. الإشراف على عمل الموجهين و مباشرتهم المهام المنوطة بهم وفق قرار رئيس دائرة القضاء رقم (26) لسنة 2019 بشأن لائحة التوجيه الأسري.
2. التتحقق من محضر جلسة الموجه الذي أثبتت به اتفاق طرفي النزاع وتوقيع كل منهما وعدم مخالفته لاحكام الشريعة الإسلامية والقانون والنظام والأداب العامة وأن يكون الاتفاق في حدود النزاع الأسري.
3. إصدار قراره باعتماد محضر الاتفاق والصلح بين طرفي النزاع بما يجعله في قوة السند التنفيذي أو إعادة المحضر مرة أخرى مقررنا بالتوصيات الواجب اتباعها أو البيانات الواجب استيفاؤها.



4. نظر كافة الأوامر على عرائض، متى توافر بها شروط استصدارها وذلك حال عدم وجود ملف قائم بشأن نزاع الطرفين سبق قيده أمام المحكمة المختصة.

5. إصدار أمره بعد وقوع الطلاق، وبناء على طلب ذوي الشأن، بتحديد نفقة العدة ونفقة الأولاد إن كانوا ومن له حق الحضانة والرؤية للمحضونين، وبعد أمره مشمولا بالنفاذ المعجل بقوة القانون (107) أحوال شخصية «على أن تحدد مواعيد الرؤية ومكانها وعدد مراتها وأسماء المحضونين المشمولين بها وأن يكون مبلغ النفقة في حدود القيم الواردة بالجدوال المرفق للنفقة الشاملة وطريق سدادها».

6. يراعى عند إصدار الأمر بالنفقة، بناء على طلب ذوي الشأن، أن يصدر بالنفقة الشاملة ويفهم ذلك لذوي الشأن، إذ لا تقبل أي طلبات إصدار أوامر أخرى فيما يخص النفقة، على أن يصدر الأمر في حدود القيم الواردة بالجدول المرفق، وإذا ما كانت النفقة تخص أكثر من ولد يذكر بالأمر ما إذا كانت النفقة بالسوية بينهم أو غير ذلك بتحديد نصيب كل منهم في مبلغ النفقة.

7. إصدار أمر بأجرة المسكن للزوجة والأولاد إذا ما كانت الزوجية قائمة، وفي حال وقوع الطلاق يصدر أمرا بأجرة مسكن الحضانة، ويكون ذلك في حدود القيم الواردة بالجدول المرفق والمبين به قيمة أجرة المسكن داخل إمارة أبوظبي (بناء على طلب ذوي الشأن).

8. عدم إصدار الأمر ببدل أجرة المسكن، إذا كانت الحاضنة تملك مسكنًا تقيم فيه أو مخصوصا لها من الدولة أو من جهة عملها، وفي الحالة الأخيرة يشترط أن يكون المسكن المخصص لها من جهة عملها دون مقابل ولا يخصم من راتبها مقابل لذلك التخصيص.

9. إصدار أمره، بناء على طلب ذوي الشأن، ببدل الخدمة إذا كانت الزوجية قائمة وكانت الزوجة من تخدم في أهلها وجرى العرف على ذلك، وبعد وقوع الطلاق يصدر أمره ببدل الخدمة حال أن الأولاد المستحقين للنفقة في حاجة للخدمة، ويشمل أمره ببدل الاستقدام إن كان له موجب، وذلك وفق القيم الواردة بالجدول المرفق، ولا يتعدد بدل الخدمة بتعدد مقدمي الخدمة.

10. إصدار أمر ببدل المصروفات الالزمة لتعليم المحضون وفق ما تحدده المنشأة التعليمية التي سبق أن سجله بها والده، وفي حال عدم تسجيله وفق رسوم المنشأة التعليمية التي يدرس بها إخوانه، فإن لم يكن له إخوة فيحسب متوسط الرسوم بالمدينة التي يقيم بها المحضون وفي حدود الحالة الاقتصادية للملزم بالنفقة زماناً ومكاناً.

11. يحضر إصدار قاضي التوجيه الأسري أي أوامر، إذا كان هناك نزاع قائم أمام المحكمة المختصة بين ذات الأطراف أو كان هناك حكم سبق صدوره في شأن النزاع الأسري من المحكمة المختصة، إذ تعرض كافة الأوامر التي تخص النزاع الأسري على الدائرة التي تنظر



الدعوى أو سبق أن قضت فيها ليكون النزاع والخصومة كاملين أمام القاضي قبل إصدار الأمر تقادياً لصدور أوامر متعارضة.

ثانياً: قيد الدعوى

الدعاوى التي تقيد أمام دوائر الأحوال الشخصية

- دعاوى النفقات والأجور ما بين الأصول والفرع.
- نفقة الزوجية.
- دعاوى التطليق وما يرتبط بها من حقوق دعاوى فسخ أو بطلان عقد الزواج.
- الحجر والقوامة.
- دعاوى الطاعة الزوجية.
- إثبات النشوز.
- إثبات النسب أو دعوى إنكاره.
- عضل الولي.
- تعديل اتفاقيات التوجيه الأسري.
- الحضانة والرؤية
- تقيد كافة الطلبات والأذون التي تقدم من الولي الطبيعي والوصي بشأن أموال القاصر والطلبات الخاصة بالمحضونين أمام دوائر الأحوال الشخصية، وهي:

المادة المنظمة بقانون الأحوال الشخصية	الطلب	م
205 + 194	الإذن للولي بأن يستمر في تجارة آلت للقاصر	.1
213 + 189 + 188	إثبات قيام الأب أو الجد بتعيين وصي مختار على القاصر أو تخليه عن ولايته أو قيام المترعرع بالمال للقاصر بتعيين وصي على المال محل التبرع	.2
192	الإذن بطلب قرض شخصي للقاصر أو مصلحته	.3
189	قبول التبرعات المقيدة بشرط أو رفضها	.4
191	التصرف في أموال القاصر بالبيع أو الشراء أو المقايضة أو الشراكة أو الرهن أو أي نوع آخر من أنواع التصرفات الناقلة للملكية أو المرتبة لحق عيني	.5



192	طلب إذن لتمويل بناء في أرض القاصر	.6
193	تأجير عقار القاصر	.7
195	طلب إذن قبول الهبة أو الوصية المحملة بالالتزامات	.8
197	الإنفاق من مال القاصر على من تجب عليه نفقته إلا إذا كانت النفقة مقتضاها بها بحكم واجب النفاذ	.9
207	الإذن بإدارة حساب بنكي للقاصر	.10
1/205	استثمار أموال القاصر لحسابه	.11
207	ما يصرف في تزويج القاصر البالغ من مهر ونحوه حسب الأنظمة المرعية إذا كان له مال	.12
157	طلب استخراج او استلام مستندات ومنها (الضمان الصحي-بطاقة الهوية-جواز السفر)	.13
المادة (30) معدلة بالرسوم بقانون رقم (8) لسنة 2019	الإذن بزواج من بلغ شرعا وأكمل الثامنة عشرة من عمره وامتنع وليه عن تزويجه	.14

طلبات يتم تقديمها أمام التوثيقات

المواد المنظمة بقانون الأحوال الشخصية	الطلب	م
من 28 إلى 32	الإقرار بالزواج	.1
من 89 إلى 93	إقرار الأبوة وإقرار النسب من زواج صحيح	.2
249 + 248 + 247 + 240 250 +	إثبات وصية	.3
270	إثبات الرجوع عن الوصية	.4
من 171 إلى 173	إثبات الرشد	.5
276	إشهاد الوراثة	.6



ثالثاً: إجراءات تحضير دعاوى الأحوال الشخصية

1. فيما يتعلق بدعوى النفقات والأجور، يحدد قسم تحضير الدعوى موعد الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إحالته الدعوى إليه يستمع فيها للطرفين، على أن يتم تعيئة استبيان بالمعلومات المتعلقة بدخل المطلوب منه النفقة، والالتزامات النقدية الدورية الثابتة (قروض، نفقات، أو غيرها...) وطبيعتها، وعدد الزوجات والأولاد من غير المدعية إن وجدوا، ومكان إقامة طالبة النفقة وأولادها منه وتاريخ ميلادهم وعملهم، ومدى استمرار الإنفاق وتاريخ التوقف عنه، ويوضع كل من الطرفين على صحة تصريحاته.
2. يكلف المطلوب منه النفقة بتقديم شهادة مفصلة براتبه، إذا كان موظفاً في جهة حكومية أو شبه حكومية أو خاصة وتمت المنازعة في دخله المصر به، وإذا ما أدعى أنه بلا عمل يكلف بتقديم كشف حساب بنكي من المصرف الذي قرر طالب النفقة بتعامل الملزم بالنفقة معه، كما يكلف طالب النفقة بتقديم المستندات المؤيدة لما يدعيه من دخل مخالف للدخل المصر به إذا لم يكن موظفاً.
3. يعد قسم تحضير الدعوى جدولين، يتضمن أحدهما المعلومات والبيانات المتفق عليها بين طرفي التداعي والآخر المعلومات والبيانات المتفق عليها (وفق الجدول المرفق).
4. يكون كل من المدعي والمدعي عليه مسؤولاً عن صحة المستندات المقدمة منه وتصريحاته ومتابقتها لواقع الحال مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية.
5. تتم مخاطبة النيابة العامة لإيداع مذكرة بالرأي في الدعوى حال وجود نص قانوني صريح ملزم بذلك.

رابعاً: المنع من السفر في قضايا النفقات والأجور سواء أثناء نظر الدعوى أو تنفيذ الحكم الصادر فيها

يراعى عدم إصدار قرارات بالمنع من السفر في قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للوافدين، سواء أثناء نظر الدعوى أو تنفيذ الحكم الصادر فيها، إذا رغب الملزم بالنفقة في العودة لموطنه والإقامة به أو نقل أولاده للإقامة بموطنه.

خامساً: آلية تقييم النفقة ومشتملاتها

المقصود بالنفقة



1. يقصد بالنفقة ذلك المال الذي يخرجه الإنسان لتغطية وشباع حاجات الحياة من يجب عليه إطعامه وكسوته وتوابعها من تطبيب وخدمة وتنقل وكل ما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة والأجر الحضانة وأجر المسكن وأجر الخدمة.

2. يقصد بمشتملات النفقة العناصر الضرورية لسد الحاجات الأساسية لحياة مستحقيها، كما يقصد بالتقدير الكيفية التي يحدد بها المبلغ المالي الذي يكفي هذا الإشباع لحاجات الحياة. على أن فرض النفقة وزيادتها أو إنقاذهما أو سقوطها المستحق لها وشروط استحقاقها قد أورده المشرع بالموجات من (63) إلى (88) من قانون الأحوال الشخصية الاتحادي.

دخل المنفق

يقصد به العائد الذي يحصل عليه من عمله (راتب) أو نشاطه الاقتصادي (أرباح) أو ممتلكاته (ريع، إيجار)، ويستند القاضي في تحديد الدخل المعتمد عند اختلاف الطرفين على الأوراق والمستندات التي يقدمها الطرفان، وإذا خلت أوراق الملف من أي دليل تفترض ملاءته في العد الأدنى لقضاء النفقة الأساسية باعتبارها الأصل، ويكون على من تدعى خلاف ذلك إثباته بدليل مقبول، وللمحكمة أن تلزم المنفق بتقديم ما يفيد دخله، ولها عند الاقتضاء الاستعلام عن الدخل إذا توافرت مبررات موضوعية لذلك.

حالة المنفق عليه

يقصد به قدرته ووضعه الاجتماعي ومدى يسره واعساره.

النفقة الأساسية

1. تراعي المحكمة عند ممارستها لسلطتها الموضوعية في تقدير النفقة من طعام وكسوة وتوابعها من تطبيب وتنقل وقيمة استهلاك المياه والكهرباء والإنترنت وغيرها مما لا تستقيم الحياة إلا به وما جرى عليه العرف والعادة، الحالة المادية للمنفق والمنفق عليه معاً والوضع الاقتصادي الحالي في مكان إقامة المنفق عليهم، على لا تقل تلك النفقة عن حد الكفاية لقضاء حاجة المنفق عليه (يراعى عند القضاء بالنفقة الاسترشاد بالقيم الواردة بالجدول المرفق للنفقة الشاملة).

2. إذا أقيمت الدعوى بطلب النفقة دون تحديد مشتملات الطلب، قضى في الدعوى على أن المطلوب النفقة بكافة مشتملاتها، وإذا ما كانت دعوى النفقة بطلب نفقة محددة دون غيرها من باقي مشتملات النفقة يراعى عند القضاء بها أن يكون المبلغ المقضى به



يتناسب جزئياً مع القيم الاسترشادية الواردة بالجداول المرفقة والتي تمثل الحدين الأدنى والأقصى للنفقة الشاملة، على أنه يحظر القضاء بأي نفقة أخرى بخلاف النفقة الشاملة.

3. يراعي عدم إصدار أحكام أو أوامر لأية نفقة بخلاف النفقة الشاملة تحت أي مسمى بدل استخدام النت أو بدل انتقال أو بمسمي آخر على أنه - عند القضاء في دعوى النفقة عن مدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى كنفقة الزوجية ونفقة الأولاد - يقضى عن الفترة السابقة بنفقة مناسبة لا تجاوز الحد الأدنى وفق الجداول الاسترشادية المرفقة.

4. تجب نفقة الأولاد المستحقين للنفقة على الأم الموسرة القادرة على الإنفاق - إذا ما توفي الأب أو فقد ولا مال له أو عجز الأب عن الإنفاق لعسرة، ولها أن ترجع على الأب بما أنفقت إذا أيسر وكان الإنفاق بإذنه أو أذن لها القاضي (المادة 80 من قانون الأحوال الشخصية) حال ثبوت عسر الأب وبطلب منه أو من الأولاد.

أجرة الحضانة

يراعى عند القضاء بأجرة الحضانة ما إذا كانت الحاضنة تخرج للعمل من عدمه وقضى لها بأجر خادمة من عدمه، وذلك بخلاف من تكرس الوقت والجهد لرعاية المحسنون.

أجرة المسكن

1. يقصد بها المبلغ الذي تقدرها المحكمة للحاضنة لاسكان المحسنون والتي لم يثبت أنها تملك مسكنًا تقيم فيه أو مخصصا لها من الدولة أو من جهة عملها وفي الحالة الأخيرة بيان ما إذا كان يخصم من راتب الحاضنة أي مبالغ مقابل السكن من عدمه، ذلك أنه حال عدم خصم مقابل للسكن المخصص لا تستحق أجرة المسكن ولا يلزم بها الملزم بالنفقة، ويكون على المتفق الذي يدعى الملكية والإقامة أو التخصيص المذكورين إثبات ذلك، وللمحكمة عند الاقتضاء الاستعلام عن ذلك.

2. تقدر المحكمة البدل المشار إليه بحسب حال المنفق ودخله ومكان المسكن والمدينة وعدد الغرف التي يحتاجها المحسنون انطلاقا من الوضع الاقتصادي زماناً ومكاناً مع مراعاة ما يقتضيه العرف بالنسبة لطبيعة المسكن (شقة أو فيلا) والحدين الأدنى والأقصى في الجداول المرفقة، على أنه لا يجوز تخصيص سكن عيني إلا باتفاق الطرفين.

3. يراعى عند القضاء بأجرة مسكن الحضانة ما إذا كانت الحاضنة متزوجة وتقيم بمنزل زوجها الحالي من عدمه.



4. أن يكون أجرة مسكن الحضانة في حدود الأجرة المقررة للسكن بمقر إقامته الملزم بالنفقة وقت إقامة المحسوبين برفقته، فإذا ما انتقلت الحضانة من منطقة سكن الملزم بالنفقة فيقضى بأجر المسكن وفق القيم الإيجارية بمنطقة إقامة الملزم بالنفقة، ويجوز للمحكمة إذا قدم الملزم بالنفقة ما يفيده توفير مسكن مناسب للحضانة بمقر إقامته أن تجبيه لذلك ما لم يكن بقصد الإضرار بالحضانة والمحسوبين.

5. في حال كان للحضانة حصص على الشيوع في مسكن خصص أو منح لها من حكومة الإمارة مع الملزم بالنفقة أو مع الملزم بالنفقة والمحسوبين يلزم اعتباره مسكننا للحضانة إذا ما استحال قسمته فيما بينهم فإن كان نسبة تملكها تقل عن نسبة تملك الملزم بالنفقة والمحسوبين فلها أجر مسكن الحضانة.

بدل الخدمة

يقصد به المبلغ المالي الذي تقدره المحكمة كبدل إخدام الزوجة والأولاد أو إخدام المحسوبون الذي يحتاج إلى الخدمة، متى ثبتت يسر المنفق، مع مراعاة العرف والحدين الأدنى والأقصى في الجدول المرفق ، على ألا يتعدد بدل الخدمة المقضي به بتعدد مقدمي الخدمة فيقضي ببدل واحد، ولو تتعدد مقدمو الخدمة.

المصروفات الدراسية

هي المبلغ المالي الذي تقدره المحكمة كبدل للمصروفات الالزمة لتعليم المحسوبون، وذلك وفق ما تحدده المنشأة التعليمية التي سبق أن سجله بها والده، وفي حال عدم تسجيله وفق رسوم المنشأة التعليمية التي يدرس بها إخوانه، فإن لم يكن له إخوة فحسب متوسط الرسوم الدراسية بالمدينة التي يقيم بها المحسوبون ووفقاً للحالة الاقتصادية للملزم بالنفقة زماناً ومكاناً.

سادساً: نظر منازعات الحضانة والرؤية

1. يراعي القاضي الطبيعة الموضوعية لمنازعات الحضانة والرؤية، بحيث لا تنظر كأمر على عريضة إلا عند ثبوت توافر حالة الاستعجال.

2. ينظر القاضي الذي ينظر الدعوى الموضوعية الطلب المقدم كعريضة بشأن الرؤية وتسليم الأولاد، وفي حالة عدم وجود أي دعاوى موضوعية بين ذات الأطراف، يكون نظره أمام قاضي التوجيه الأسري.



3. يتحقق قاضي الموضوع قبل الحكم بثبات حضانة الأولاد لأحد الطرفين من الطرف الذي يوجد المحضونون برفقته، حتى يضاف إلى منطوق الحكم إلزامه بتسليم المحضونين للحاصل أو الحاضنة الذي انتهى الحكم لأحقيته في الحضانة، ذلك أن الحكم بثبات الحضانة مجردًا يقتصر على ثبات وجود المركز القانوني للحاصل أو الحاضنة ولا يقبل التنفيذ الجبري باعتباره لا يتضمن إلزاماً بتسليم المحضونين.
4. أن يتضمن منطوق الحكم وقت بدء سريان نفقة المحضونين من تاريخ استلامهم إن كانت محل طلب من الحاضنة، لتفادي الإلزام بتسليم مبالغ غير مستحقة، وقيد دعاوى جديدة لاسترداد المبالغ المستلمة بغير وجه حق.
5. يحدد القاضي وفقاً لسلطاته التقديرية -في حالة عدم الاتفاق بين الطرفين- الكيفية التي تتم بها رؤية المحضون وزمانها ومكانها، بما يحقق مصلحة المحضون ويمكن كل واحد منهما من ممارسة حقوقه دون ضرر.
6. يراعي القاضي مصلحة المحضونين عند اعتماد تكرار الامتناع عن تنفيذ الرؤية كسبب لإسقاط الحضانة، كما يراعي ذلك أيضاً عند زواج الحاضنة بأجنبي بحيث لا يسقط هذا الزواج الحضانة إذا تبين أنه لا يضر بالمحضونين وأن المصلحة تقتضي البقاء في حضانة الأم ومنها إذا ما كان المحضون صغيراً.
7. على المحكمة المختصة عند نظر الحضانة أن تضمن حكمها بالحضانة أنه يحق للمحكوم له -الحاصل- مراجعة الهيئة الاتحادية للجنسية والإقامة وإدارات التعليم والمدارس والضمان الصحي والسفارات لإنها ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر الحكومية والأهلية فيما عدا السفر إلى خارج الدولة فلا يكون إلا بإذن من القاضي إذا كان الحاضن غيرولي المحضون.

سابعاً: الأوامر على عرائض في الأحوال الشخصية

1. يتحقق القاضي عند إصداره الأوامر على عرائض في الأحوال الشخصية من توافر حالة الاستعجال قبل إصدار أمره وأن الإجراء المطلوب لا يمس أصل الحق المتنازع فيه، ويضمن أسبابه ما يفيد كيفية استخلاصه لتلك العناصر من معايير موضوعية.
2. ينظر قاضي الموضوع المعروض أمامه الدعوى الأصلية طلبات الأوامر على عرائض المقدمة من طرف الدعوى خلال مرحلة تداولها.
3. تعرض جميع الأوامر على عرائض التي تقيد بعد الحكم في الدعوى أمام ذات الدائرة التي أصدرت الحكم لتكون الخصومة كاملة وما صدر فيها من أحكام وأوامر أمام القاضي



قبل إصدار الأمر بصفته قاضيا للأمور المستعجلة، وترج الأوامر على عرائض الصادرة عنه بهذه الصفة بالملف الأصلي، لتفادي إصدار أوامر متعارضة.

4. في حالة استصدار أمر على عريضة من قاضي التوجيه الأسري قبل قيد أية دعاوى موضوعية، يضم الأمر إلى ذات الملف الخاص بالنزاع الموضوعي بين ذات الأطراف بعد قيد الدعوى.

ثامناً: إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية

1. يتم تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة بالإلزام بأداء مبلغ نقدى أو القيام بعمل أو الامتناع عنه، بعد إعلان المنفذ ضده وانقضاء سبعة أيام من تاريخ الإعلان والتکليف بالوفاء، بإصدار كتب الحجز والضبط والإحضار، على أنه إذا ثبت أن الملزم بأداء المبلغ المقضى به من النفقات والأجور، معسر لا دخل له يمهل إلى حين التحاقه بالعمل أو مضى ستة أشهر، ويتم النظر في كل حالة حتى لا يتصل الملزم بأداء المبلغ المقضى به من أدائه بادعاء عدم وجود مصدر دخل له أو إخفاء مصادر دخله، وذلك لراعاة تحقيق التوازن بين سرعة استلام الطرف المنفذ له ما يضمن استمرار عيشه وبين عدم ضياع مصدر هذا العيش لدى المنفذ ضده.

2. يلزم طالب التنفيذ عند القيد بالتصريح بأي سبب مسقط للنفقة عند حصوله.

3. في الحالة التي يصدر فيها الأمر على عريضة مشتملاً بمضمون المادة (76) من اللائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2018 والمتعلقة بتنفيذ الحكم بغير إعلان وبغير وضع صيغة تنفيذية عليه، يراعى قاضي التنفيذ عدم إصدار أمر الضبط والإحضار إلا بعد مخاطبة الشرطة بقرار الإلزام وورود الرد أو مضي مدة معقولة حسب طبيعة المطلوب تنفيذه.

4. يعتمد قاضي التنفيذ في تحديد المبلغ الذي يلزم المنفذ ضده بسداده عن النفقهة التاريخ المحدد في منطوق الحكم أو أسبابه لبدء سريانه، وفي حالة عدم تحديد تاريخ معين يفترض أنها مستحقة من تاريخ صدور الحكم.

5. يتم تنفيذ الحكم المتعلق باثبات الحضانة دون تسليم المحضون، من خلال إنجاز محضر قانوني بإعلان المنفذ ضده بالمركز القانوني للحاضن دون اتخاذ أي إجراء للإجبار على تسليم المحضونين، مالم تتضمن أسباب الحكم المنفذ به ما يفيد هذا الإلزام.

6. إذا تبين لقاضي التنفيذ أن ظروفًا طرأة بعد الحكم جعلت مواعيد الرؤية لا تتناسب زماناً أو مكاناً مع سن المحضون أو حالته الصحية وقدرته على تحمل عدد مرات الرؤية أو الاستصحاب وقدرة أحد الطرفين على تنفيذها دون ضرر، يجوز له أن يأمر بناء على طلب



ذوي الشأن بتعديلها بما يحقق هذه المصلحة ويحول دون الإضرار بالمحضون، أو تعيير صحته أو سلامته للخطر، أو عدم تنفيذ الرؤية.

7. تضم جميع ملفات تنفيذ الأحوال الشخصية المقيدة بين نفس الطرفين إلى الملف الأسبق قيادا، ويعد بشأنها تقرير حسابي واحد، كما تصدر فيها أوامر وقرارات قاضي التنفيذ باعتبارها مجموعة تنفيذية واحدة.

8. تودع جميع السندات التنفيذية الصادرة في مادة الأحوال الشخصية المتعلقة بنفس الطرفين والتي قيد بشأن كل منها ملف تنفيذ مستقل بملف تنفيذ متداول واحد بعد تقديم طلب من صاحب المصلحة وسداد الرسم المقرر قانونا للتنفيذ.

تاسعا: نماذج الأحكام والقرارات والمخاطبات الصادرة في الأحوال الشخصية

نماذج التوجيه الأسري

نموذج اتفاق توجيهه أسري مستحقات طلاق بدون أولاد

1. يلتزم الطرف الأول بدفع مبلغ (أرقام 000 وحروف درهم) للطرف الثاني موزعة كالتالي:
 - (أرقام 000 وحروف درهم) مؤخر الصداق المثبت في عقد الزواج.
 - (أرقام 000 وحروف درهم) نفقة عدة.
 - (أرقام 000 وحروف درهم) متعة طلاق.
2. يقسّط المبلغ على أقساط شهرية، بمبلغ (أرقام 000 وحروف درهم) كل شهر اعتبارا من تاريخ/...../.....، ويكون القسط الأخير في تاريخ/...../..... وقدره (أرقام 000 وحروف درهم).
3. تودع جميع هذه المبالغ في حساب الطرف الثاني لدى بنك/مصرف حساب رقم (.....).

نموذج اتفاق توجيهه أسري نفقة المحضونين

1. يلتزم الطرف الأول بدفع مبلغ (أرقام 000 وحروف درهم) شهريا للطرف الثاني من تاريخ/..... عن نفقة المحضونين (.....) مواليد (...../...../.....)،



موزعة كالتالي:

- (أرقام 000 وحروف درهم) عن المأكل والملبس والتنقل والتطبيب وما جرى عليه العرف والعادة من الضروريات، بالسوية بينهم.
 - (أرقام 000 وحروف درهم) عن بدل السكن.
 - (أرقام 000 وحروف درهم) عن بدل الخادمة.
 - (أرقام 000 وحروف درهم) عن بدل التعليم.
2. يلتزم الطرف الأول بدفع مبلغ (حروف وأرقام 000 درهم) للطرف الثاني كل سنتين من تاريخ/.....، عن تكاليف استقدام الخادمة وإقامتها حال تركها العمل بعد انتهاء إقامتها.
3. يلتزم الطرف الأول بإيداع جميع هذه المبالغ في حساب الطرف الثاني لدى بنك/مصرف حساب رقم (.....).

نموذج اتفاق توجيهي أسري توفير مسكن حضانة

يلتزم الطرف الأول بتوفير مسكن حضانة لأبنائه (.....) للإقامة به رفقة الحاضن وذلك في (.....) مكون من (.....) (وصف دقيق) خلال أجل أقصاه (.....)، حال اتفاقهما على توفير مسكن.

نموذج اتفاق توجيهي أسري توفير خادمة

يلتزم الطرف الملزم بالنفقة بتوفير خادمة من الجنسية (.....) للطرف الآخر خلال أجل أقصاه (.....)، على أن يتحمل راتبها الشهري وقدره (000 درهم)، ومصاريف استقدامها وقدرها (000 درهم) وتجديدها. وفي حالة مغادرتها بعد انتهاء إقامتها توفير خادمة بنفس الشروط والمواصفات.

نموذج اتفاق توجيهي أسري رؤبة

يلتزم الطرف الحاضن بتمكين الطرف الآخر من رؤية أبنائه (.....) مواليد (.....)، أسبوعيا أو شهريا، في يوم الموافق/.....، بمركز الرؤية بالدعم الاجتماعي، من الساعة (00:00) ولغاية الساعة (00:00)، على أن يتولى الطرف الحاضن مسؤولية نقل الأبناء المذكورين لمركز الرؤية والعودة بهم، وذلك اعتباراً من تاريخ/..... .



نموذج اتفاق توجيهي أسري رؤيه مع اصطحاب

يلتزم الطرف الحاضن بتمكين الطرف الآخر، أسبوعياً أو حسب اتفاق الطرفين، من رؤية واصطحاب أبنائه (.....) مواليد (...../.....)، وذلك يوم الموافق/..... الساعة (00:00)، على أن يكون ذلك بمركز الرؤية بالدعم الاجتماعي، على أن يلتزم الطرف الآخر باعادته في يوم الموافق/..... الساعة (00:00) لنفس المركز، ويتحمل الطرف الحاضن مسؤولية نقل الأبناء المحضونين إلى المركز والعوده بهم منه وذلك اعتباراً من تاريخ/..... .

نماذج المحاكم

نموذج لمنطق حكم النفقة

- الزام المدعي عليه بأن يؤدي للمدعي نفقة زوجية مقدرة في مبلغ (أرقام 000 وحروف درهم) تسرى شهرياً، اعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية/.....، ولحين صيرورة حكم الطلاق النهائي وبات.
- الزام المدعي عليه بأن يؤدي للمدعي نفقة شاملة للمحضونين مقدرة في مبلغ (أرقام 000 وحروف درهم)، بالتسوية بينهم، تسرى شهرياً، اعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية العاصل في/.....، ولحين سقوط الفرض شرعاً، على النحو التالي:
 - مبلغ (أرقام 000 وحروف درهم) عن المأكل والملبس والتطبيب والتنقل وقيمة استهلاك المياه والكهرباء وما جرى عليه العرف والعادة من ضروريات.
 - مبلغ (أرقام 000 وحروف درهم) عن بدل السكن.
 - مبلغ (أرقام 000 وحروف درهم) عن بدل الخادمة، على أن يخصم منها ما قد يكون سدد من نفقة مؤقتة إن كان.

نماذج التنفيذ

نموذج كتاب تنفيذ إلزام بسداد نفقة

المحترم،،

السيد / مدير مديرية شرطة

تحية طيبة وبعد،،



بالإشارة إلى موضوع التنفيذ أعلاه، تقرر مخاطبتكم لالزام المنفذ ضده بسداد مبلغ (أرقام 000 وحروف درهم) للمنفذ لها، وضبطه واحضاره إذا امتنع. ويمكن الاتصال على الرقم في حالة وجود أي صعوبات أو إشكال لاسيما خارج الدوام الرسمي.

قاضي التنفيذ

نموذج كتاب تنفيذ استقطاع نفقة

السيد / المحترم،،

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: التنفيذ رقم (...../.....)

أمر التنفيذ: استقطاع نفقة

طالب التنفيذ / المنفذ له /

..... المنفذ ضده / المنفذ ضده /

بالإشارة إلى موضوع التنفيذ أعلاه، تقرر مخاطبتكم لاستقطاع النفقة الشهرية مبلغ وقدره (أرقام 000 وحروف درهم) شهرياً، من راتب المنفذ ضده المذكور أعلاه، وذلك اعتباراً من شهر، وارسال المبلغ المستقطع إلى حساب المنفذ له لدى بنك/صرف حساب رقم (.....).

قاضي التنفيذ

نموذج كتاب تنفيذ رؤية لدى مركز الرؤية

السيد / مدير مركز الرؤية بمقر المحترم،،

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: القضية التنفيذية رقم (...../.....) أحوال

..... المنفذ له / المنفذ ضده /

..... المنفذ ضده / المنفذ ضده /

بالإشارة إلى موضوع التنفيذ أعلاه، تقرر مخاطبتكم لتمكين المنفذ له من رؤية أبنائه



(.....) مرة أو مرتين اسبوعيا، وذلك يوم الموافق/...../.....
من الساعة (07:00) مساء وحتى الساعة (02:30) مساء.

قاضي التنفيذ

نموذج كتاب تنفيذ رؤية واصطحاب عن طريق مركز الدعم الاجتماعي

المحترم،،

السيد / مدير مركز الدعم الاجتماعي

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: القضية التنفيذية رقم (...../.....) أحوال

المنفذ له /.....

المنفذ ضده /.....

بالإشارة إلى موضوع التنفيذ أعلاه، تقرر مخاطبتك لتمكين المنفذ له من رؤية أبنائه (.....) يوم الموافق/...../..... من كل أسبوع من الساعة (08:00) صباحا وحتى الساعة (00:00) مساء في نفس اليوم مع التصريح بالاصطحاب بدون مبيت، على أن يتم التسليم والاستلام بارجاعهم إلى المركز.

قاضي التنفيذ

نموذج كتاب تنفيذ تسليم محضون

المحترم،،

السيد / مدير مركز الدعم الاجتماعي

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: القضية التنفيذية رقم (...../.....) أحوال

المنفذ له /.....

المنفذ ضده /.....

بالإشارة إلى موضوع التنفيذ أعلاه، تقرر مخاطبتك لتمكين المنفذ له من استلام الأبناء (.....)، بصفتها حاضنة لهم (.....) من المنفذ ضده، وافادتنا بما تم من إجراء.

قاضي التنفيذ



نموذج بيانات التوجيه الأسري وتحضير الدعوى في شأن طلب النفقات والأجور

المدعى عليه	المدعية	البيانات
الاسم: عدد الزوجات: (000) عدد الأبناء من المدعية: (000) عدد الأبناء من غير المدعية: (000)	الاسم: الحالة:	بيانات الأسرة
.....	الميلاد
مكان الإقامة الحالي للمدعية	مكان الإقامة الحالي	
مكان تواجد الأولاد وسن كل منهم	مكان تواجد الأولاد وسن كل منهم	بيانات الزوجة والأولاد
عمل الأولاد من عدمه	عمل الأولاد من عدمه	
مدى استمراره في الإنفاق	مدى استمرار المدعى عليه في الإنفاق	
تاريخ توقيفه عن الإنفاق	تاريخ وقف المدعى عليه عن الإنفاق	
دخل المدعى عليه شهادة الراتب كشف حساب بنك	دخل المدعى عليه	بيانات دخل
قيمة الالتزامات الدورية الثابتة قرض سكن قرض سيارة قرض تجاري نفقة أبناء أخرى نفقة والدين	



	وجود سكن مخصص للمدعية	
الجهة التي خصصت السكن	الجهة التي خصصت السكن	بيان بـ:
توقيع المدعي عليه	توقيع المدعية	

طلب النفقة يشمل (الطعام، الكسوة، التنقل، التطبيب، قيمة استهلاك المياه والكهرباء، الإنترن特)، وغير ذلك مما لا تستقيم الحياة إلا به وجري عليه العرف والعادة، ويراعي إذا ما كان هناك فرض سابق لأي من مشتملات النفقة من عدمه.

عاشرًا: جداول استرشادية لتقدير قيمة النفقات والأجور بدعوى الأحوال الشخصية

جدال استرشادي لتقدير قيمة النفقات والأجور المستحقة في دعوى الأحوال الشخصية نفقة الزوجية ونفقة العدة، وفق مفهوم النفقة الشاملة (الطعام والكسوة وتوابعها من تطبيب وتنقل وقيمة استهلاك المياه والكهرباء والإنترنت وغيره من الضروريات التي لا تستقيم الحياة إلا به).

الدخل بالدرهم	بدون أولاد	مبلغ النفقة الزوجية	لها أولاد
أقل من 10.000	1500 : 1000	1500 : 1000	
من: 10.000 إلى: 20.000	2000 : 1500	2500 : 1500	
من: 20.000 إلى: 30.000	2500 : 2000	3000 : 2500	
من: 30.000 إلى: 40.000	2500 : 2000	3000 : 2500	
من: 40.000 إلى: 50.000	3000 : 2500	3500 : 3000	
من: 50.000 إلى: 60.000	3500 : 3000	4000 : 3500	



4000 : 3500	4500 : 4000	أكثر من 60.000
-------------	-------------	----------------

نفقة الأولاد الأساسية

1. جميع مشتملات النفقة باستثناء أجر مسكن الحضانة والمصروفات الدراسية وبدل الخدمة.
2. يراعي عند طلب النفقة دون تحديد اعتبار أن المقصود بها النفقة بكافة مشتملاتها من (طعام وكسوة وتنقل وتطبيب وقيمة استهلاك المياه والكهرباء والانترنت وما يعتبر من الضروريات بحكم العرف والعادة ولا تستقيم الحياة إلا به ويقضي بها وفق القيم الواردة بالجدول أدناه).
3. في حال وجود فرض سابق لأي من مشتملات وتقديم صاحب الفرض بطلب عن أحد مشتملات النفقة الأخرى أن يقضي له في مجموع الفرضين في حدود القيم الواردة بالجدول التالي:

أكثـر من 5	عدد الأولاد الدخل بالدرهم					
	5	4	3	2	1	أقل من 10000
3500	3500 : 3000	3000 : 2500	2500 : 2200	2000 : 1700	1500 : 1000	10.000 من إلى 20.000
5000	5000 : 4500	4500 : 4000	4000 : 2500	3000 : 2000	1700 : 1200	20.000 من إلى 30.000
6000	6000 : 5000	6000 : 4500	4500 : 3500	3500 : 2500	2200 : 1700	30.000 من إلى 40.000
7000	7000 : 5500	6000 : 5000	4500 : 3500	3500 : 3000	2500 : 2000	40.000 من إلى 50.000
8000	8000 : 7000	7000 : 6000	6000 : 4500	4000 : 3000	2500 : 2000	50.000 من إلى 60.000
10000	10000 : 8000	8000 : 7000	6000 : 5500	4000 : 3000	2500 : 2000	60.000 إلى أكثـر من 60.000
12000	10000 : 8000	8000 : 6000	6000 : 5000	4000 : 3000	2500 : 2000	



1. أجرة المسكن (سنويًا) وفق مؤشر الإيجارات في مدينة أبوظبي

أكثـر مـن ولـد (المـبالغ بـالآلاف)				ولـد واحـد (المـبالغ بـالآلاف)	عـدد الـأـولـاد
	5 أو أـكـثـر	4	3		
35:30	35:30	30:25	30:25	24 : 18	أقل من 10.000
50:45	50:45	45:40	45:40	35 : 25	من 10.000 إلى 20.000
70:60	70:60	60:55	60:50	50 : 40	من 20.000 إلى 30.000
80:70	80:70	70:60	70:60	60 : 40	من 30.000 إلى 40.000
90:80	90:80	80:70	80:70	60 : 50	من 40.000 إلى 50.000
110:90	110:90	100:80	90:80	90 : 70	من 50.000 إلى 60.000
140:120	130:110	120:100	100:90	90 : 80	أكـثـر مـن 60.000

2. أجرة المسكن (سنويًا) وفق مؤشر الإيجارات في مناطق العين والظفرة

أكـثـر مـن ولـد (المـبالغ بـالآلاف)				ولـد واحـد (المـبالغ بـالآلاف)	عـدد الـأـولـاد
	5 أو أـكـثـر	4	3		
25:20	25:20	20:15	20:15	18 : 12	أقل من 10.000
35:25	35:25	30:20	25:20	18 : 12	من 10.000 إلى 20.000
40:30	40:30	30:25	30:25	20 : 12	من 20.000 إلى 30.000
50:40	50:40	40:30	40:30	30 : 15	من 30.000 إلى 40.000
70:60	60:50	50:40	50:40	40 -30	من 40.000 إلى 50.000



100:80	80-70	70:60	60:45	45-35	من 50.000 إلى 60.000
120:100	100:80	80:60	60:50	50 : 25	أكثر من 60.000

وذلك وفقاً للوحدة السكنية شقة أو فيلاً وموقعها ومكانها والسعر السائد والعرف عند الطرفين.

بدل الخدمة وبدل الاستقدام

الراتب الشهري	تكاليف الاستقدام مرة كل سنتين	الدخل بالدرهم
-	-	أقل من 10.000
900	8000	من: 10.000 إلى: 20.000
1000	9000	من: 20.000 إلى: 30.000
1000	10000	من: 30.000 إلى: 40.000
1200	12000	من: 40.000 إلى: 50.000
1300	13000	من: 50.000 إلى: 60.000
1500	15000	أكثر من 60.000